مساكن العمال

كان من أثر ظهور النظام الرأسمالى فى الصناعة أن انتشرت طريقة الانتاج على نطاق واسع وتجمع تبعا لذلك عدد كبير من العمال تحت سقف المصنع الواحد . وقد أدى هـذا بدوره إلى ظهور مشكلة اجتماعية خطيرة تحاول الآن كل الدول أن تخفف من حدتها بشتى الوسائل ومختلف الطرق ، إذ صحب هذا التجمع بناء مساكن كل العمال الذين يشتغلون فى المصنع الواحد بالقرب من ذات المصنع نظرا لتعذر السكنى بعيدا عنه لعدم توافر وسائل المواصلات السريعة فى ذلك الوقت .

ومما زاد المشكلة تعقيدا أن الحكومات المختلفة لم تفكر فى فرض أية رقابة على كيفية بناء هـذه المساكن بل تركت الحبل على الغارب لكل من سولت له نفسه بناء مسكن ، فكانت النتيجة أن المدن الجديدة وكذلك القديمة أخذت تنمو وتزداد دون التبصر بما ستؤول اليه فى المستقبل ، فنشأت المنازل ملاصقة بعضها لبعض غير مراعى فيها الشروط الصحية ، مما أدى إلى انتشار الأمراض الوبائية وازدياد نسب الوفيات .

وقد صحب عدم اهتمام الحكومات بمسألة تخطيط المدن أن أصحاب المصانع لم يهتموا فى الماضى بصحة عمالهم قدر اهتمامهم بها اليوم . فكانوا يتركون العمال يصابون بالأمراض دون أن يتعرفوا أسباب الاصابة ودون أن يعملوا على علاجها . ولا شك أن حالا كهذه لم يكن مقدرا لها الدوام . فقد تنبه رجال الأعمال أخيرا إلى أن العمال هم طريق الأمة الذى يجب ألا يستهان به لأنهم أساس الانتاج . فالعامل إن كانت صحته جيدة أمكنه أن ينتج أضعاف ما ينتجه العليل ، والصحة الجيدة هذه لا تأتى إلا عن طريق السكن فى منازل صحية .

ولا شك أن إزالة الأحياء القديمة و بناء أخرى تتوافر فيها الشروط الصحية يؤدى إلى تخفيف نسبة الازدحام ، وهذه تقاس الآن بأكثر من شخصين فى الحجرة الواحدة بغض النظر عن أعمارهم ، وينشأ عن هـذا بالتالى تحسين حال الأفراد ورفع مستوى معيشتهم

وتقليل نسب الوفيات وتوفر معظم المال الذى يصرف الآن على مكافحة الأمراض وعلى لااصلاحيات والسجون ويقلل من ارتكاب الجرائم ويمنع انتشار العادات الخلقية الذميمة بين الأحداث وهى التى يكون مصدرها غالبا من سكنهم مع البالغين بدون رقابة .

وقد أثبتت الاحصاءات التى تناولت موضوع المساكن أن ما يصرف على الأحياء غير الصحية يفوق بمراحل ما يمكن أن يتكلفه إنشاء أحياء جديدة صحية لا تستدعى الكثير من المال لصيانتها . وقد بحثت مدينة " فلادلفيا " فى الولايات المتحدة هذا الموضوع فوجدت أن ٤٥ فدانا من الأحياء غير الصحية تحصل منها البلدية إذا ما دفعت كل الضرائب على مبلغ ٦٧ ألفا من الدولارات فى حين أن البلدية تقوم بصرف ٣٣٧ ألف دولار سنويا على خدمات تتكلفها هذه الأحياء وسكانها . فهناك إذا مبلغ كبير جدا يضيع هباء كل عام . وانه من الأجدى صرف المال فى إيجاد أحياء صحية ومنازل جديدة تصلح للسكن بدلا من أن نترك الأمراض تتفشى فى السكان ثم نحاول بعد ذلك أن نتغلب عليها ونقاومها فالطريقة الأولى توفر كثيرا من المال وتجعل نصيب دافع الضرائب فى الأحياء الجديدة الصحية أقل من نصيب دافعها فى الأحياء غير الصحية .

وكما أن الدولة تقوم ببعض المشروعات بغية المصلحة العامة فيجب أن تقوم ببناء هذه المساكن لأن هذه مشروعات يحتاج أمر القيام بها الى استخدام الطرق العامة ونزع ملكية بعض الأملاك — الحق الذى لا تتمتع به إلا السلطات العامة — كما أنه فى وسع الدولة اذا ما قامت ببناء هذه المساكن أن تفرض طرازا خاصا للمنازل الجديدة وأن تحسن تخطيط الأحياء بطريقة تكفل حسن استفادة الجميع منها .

هذه المنازل الجديدة الصحية التى ستبنيها الدولة يجب أن تؤجر الى العمال خاصة بايجار يتناسب مع دخلهم فتتحمل هى بذلك جزءا من تكاليفها حيث لا يستطيع العمال أن يدفعوا ثمنها كاملا . حقيقة أن الدولة ستتحمل فى ذلك بعض التضحيات لكن بناء المساكن الصحية يعتبر استثمارا وطنيا فى غاية الحكمة ، اذ هو يمكن الأمة من الحصول على قوة إنتاجية أعظم من أفرادها وتجعلهم أكثر نفعا للمجتمع .

والدول قد اتبعت فى بناء المساكن طريقتين :

(الأولى) إعطاء الاعانات للسلطات المحلية أو للأفراد بقصد تشجيع بناء المنازل .

(الثانية) أن تتولى الدولة بناء المساكن لحسابها الخاص وهذه تعتبر اعانة عن طريق غير مباشر . فيدفع العمال فى هذه الحالة إيجارا يقل عن الإيجار الاقتصادى الواجب دفعه باعتبار أن بناء هذه المساكن هو من المنافع العامة .

* * *

والدولة وحدها لا تستطيع أن تقوم ببناء جميع مساكن العمال الضرورية فهذا عبء ثقيل عليها — لذا فهى فى حاجة ملحة الى أن يقوم الأهالى أنفسهم بنصيب فى هذا الشأن — وقد رأت انجلترا تحقيقا لهذه السياسة ونظرا لأن كثيرا من عمالها يسكنون منازل غير صحية لا تليق بهم أن تصدر قانونا يجبر صاحب كل منزل غير صحى أن يجدد منزله وفقا للشروط الموضوعة لهذا الغرض — وصاحب المنزل يمنح مهلة لتنفيذ ذلك — فاذا لم يقم بتنفيذ ما تفرضه عليه الحكومة فان هـذه الأخيرة تقوم بتجديد المنزل وتحل محله فى الحصول على الايجار ثم تخصم المصاريف التى تكبدتها مما حصلت عليه من الايجار .

* * *

وقد يؤثر فى بناء المساكن الجديدة أمران :

أولا — ارتفاع نفقات بنائها .

ثانيا — ارتفاع قيم إيجارها بعد أن يتم تشييدها فلا يتمكن الكثيرون من سكنها .

عن الأمر الأول :

يمكن للدولة أن تتدخل فيه وتضرب بيد من حديد على التجار الذين يتفقون فيما بينهم على رفع أثمان مواد البناء بل وتلزمهم بيعها بأثمان تحددها هى حسب مقتضيات الأحوال أو أن تقوم الدولة بانتاج مواد البناء اللازمة باعتبار أن ذلك من الخدمات العامة التى يصح أن تقوم بها .

عن الأمر الثانى :

وقد عالجته الدول المختلفة بسن قانون يحدد من قيم ايجار المنازل خصوصا فى أحياء الفقراء . لقد نادى الكثيرون بضرورة الغاء مثل هذا القانون الذى من شأنه أن يقلل الفائدة التى يجنيها أرباب الأعمال من استثمار أموالهم فى بناء المنازل والتى تجعلهم يولون وجوههم شطر نواح أخرى من نواحى الاستثمار حيث ترتفع الفائدة . ولكن من ناحية أخرى الغاء هذه القوانين سيكون من أثره أن يطالب العمال بزيادة أجورهم الأمر الذى سيؤدى الى اضطرابات خطيرة وسيعجز العمال فى النهاية عن الحصول على ما يطلبون .

وقد كانت انجلترا وهى أعرق الدول عهدا بالصناعة أكثر تأثرا بمشكلة الازدحام وأول دولة واجهت مسألة المساكن غير الصحية فأصدرت فى سنوات ١٨٥١ و ١٨٦٩ و ١٨٧٥ عدة قوانين أعطت للبلديات الحق فى اقتراض النقود اللازمة لبناء المنازل لطبقة العمال وهدم غير الصحى منها — ولكن ما استفادته انجلترا تحت ظل هذه القوانين كان قليلا — فصدر فى سنة ١٨٩٠ قانون جديد جمع ما سبق إصداره فى قالب آخر . وكان من أثره أن هدمت منازل أكثر مما بنيت وأن كان إيجار المنازل الجديدة مرتفعا مما اضطر إزاءه فقراء العمال الى السكن فى منازل أقل مما كانوا يسكنون . ويضاف الى هذا كله أن ما كان يكسبه العمال من الأجر لم يكن ليساعدهم على السكن فى منازل محترمة خصوصا اذا علمنا أن متوسط مايصرفه العامل على السكن يتراوح بين خمس وسدس أجره على أنه قد يبلغ الثلث فى الطبقات الفقيرة جدا .

لذلك اضطرت بريطانيا أن ترسم لنفسها سياسة جديدة لبناء المساكن فأصدرت قانون (ويتلى) عام ١٩٢٤ لمعالجة نقص المساكن الذى كان مشاهدا فى ذلك الوقت ويتلخص هذا القانون فيما يلى :

(١) وضع برنامج مستمر لبناء المساكن مدة خمسة عشر عاما . وقدر أنه يمكن بناء مليونين ونصف مليون منزل فى هذه المدة .

(٢) إعطاء أصحاب المنازل إعانة قدرها تسعة جنيهات فى السنة لمدة أربعين عاما تقدمها الحكومة بواسطة السلطة المحلية بشروط خاصة منها أن تؤجر هذه المنازل ولا تباع إلا بتصريح خاص وأن يفضل فى سكناها ذوو العائلات الكبيرة

ومنذ صدور هذا القانون وحركة بناء المنازل فى تقدم مستمر حتى انه فى سنة ١٩٢٧ وحدها وصل عدد المساكن الجديدة الى ٢٠٠ ألف مما استدعى الحكومة أن تخفض الاعانة الى سبعة جنيهات وعشرة شلنات بدلا من تسعة جنيهات ويوجد الآن حوالى ١٠٪ من سكان انجلترا يسكنون فى منازل تساعدها الحكومة بالاعانة وعددها يبلغ حوالى ٤ ملايين معظمها بنى منذ سنة ١٩١٨ ويكفى أن نذكر هنا أن انجلترا تخصص سنويا ما يقرب من ١٥ مليونا من الجنيهات لمد يد المساعدة الى أرباب هذه المساكن .

* * *

هذا هو الحال فى انجلترا . أما فى الولايات المتحدة فان قانون المساكن المعروف تحت اسم V.S.H.A يصرح لهيئة دائمة أنشئت خصيصا لهذا الغرض أن تقترض قروضا حتى ٨٠٠ مليون من الدولارات للسلطات المحلية بقصد بناء المساكن العامة ودفع اعانات لا تزيد عن ٢٨ مليونا من الدولارات فى السنة حتى لا ترتفع القيم الإيجارية فى المساكن الجديدة عن الحد الذى يستطيع دفعه من كان يسكن الأحياء غير الصحية من قبل وحتى يكون أيضا فى استطاعة ذوى الدخل المنخفض . ولكن ذلك يتوقف على أن تساهم هذه السلطة المحلية بما قيمته ٢٠٪ من كل دولار تدفعه الهيئة الدائمة . وليس من المستلزم أن يكون ذلك فى شكل نقد يدفع بل يكون عن طريق اعفاء هذه المساكن الجديدة من الضرائب .

* * *

وقد جعلت بعض الدول الأوربية فى طليعة برامجها محاولة حل مشكلة اسكان الطبقات العاملة بقصد ترقية الحياة الاجتماعية لها ورفع مستواها .

فحين تمس الحاجة فى مديرية من المديريات الى بناء مثل تلك المنازل يؤسس معهد مستقل تحت اشراف مجلس المديرية وبرعايته فى أكبر بلاد الأقليم لهذا الغرض برأس مال قيمة السهم فيه تبلغ خمسة جنيهات مصرية وتكون مهمة هذا المعهد قاصرة على بناء المساكن.

ويمكن الحصول على سلفيات لبناء المنازل الشعبية من تسعة معاهد حددها مرسوم فى سنة ١٩٣٨ . ولا تبنى المنازل الشعبية على شكل واحد دائما بل تتغير هندستها الخارجية والداخلية — ولكنها تحتفظ دائما بطابعها الشعبى من البساطة وقوة الاحتمال . وبجوار المسكن يبنى غالبا ما يسمى بمنزل الطفل وكذلك مستشفى لعلاج جميع الأمراض ومركز لتنظيم أوقات الفراغ وتبنى مجموعة العمارات بما يتبعها من المؤسسات المذكورة فى جميع الأحياء التى يكثر فيها العمال .

من كلام الامام على

والله لأن ابيت على حسك السعدان سهدا ، وأجر فى الأغلال مصفدا ، أحب إلى من ألقى الله ورسوله يوم القيامة ظالما لبعض العباد ، وغاصبا لشئ من الحطام ، وكيف أظلم أحدا لنفس يسرع إلى البلى قفولها و يطول فى الثرى حلولها !!

* * *

إن الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم وآله نذيرا للعالمين ، وأمينا على التنزيل ، وأنتم معشر العرب على شر دين ، وفى شرّ دار ، منيخون بين حجارة خُشن وحياة صم تشربون الكدر وتأكلون الجشب ، وتسفكون دماءكم ، وتقطعون أرحامكم ، الأصنام فيكم منصوبة ، والآثام بكم معصوبة الخ .